الشيخ عبدالله الأحمد ود.سميرة السيد عمر خلال جولة في محمية اللياح

.. ويطلعان على أحد صقور الصيد

عدد من عناصر الداخلية واستعراض لنماذج من حيوانات وطيور البيئة البرية (زين علام)

"الأبحاث" و"البيئة" نظما جولة فيها بمشاركة عدد من الجهات المعنية وحضور مجموعات من طلبة المدارس بمناسبة اليوم البيئي لإعادة تأهيل النظام البيئي الصحراوي

"محمية اللياح" نموذج واقعي لنجاح الكويت في إعادة تأهيل البيئة

مجموعة من طيور البوم

مجموعات من طلبة المدارس خلال الجولة في المحمية

تكريم إحدى المشاركات في الاحتفال باليوم البيئي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

دارين العلي

دعت مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سميرة السيد عمر إلى وضع خارطة طريق تساهم بشكل فاعل في التوصل إلى حلول علمية تعزز الحفاظ على مواردنا الطبيعية وتعيد تأهيل ما تضرر منها.

ولفتت السيد عمر خلال جولة أمس في محمية اللياح بمناسبة اليوم البيئي لإعادة تأهيل النظام البيئي الصحراوي لمركز الحياة الفطرية بمنطقة اللياح، والتي تعد نموذجا للنجاح في إعادة تأهيل البيئة، بمشاركة الهيئة العامة للبيئة ومحافظة الجهراء والعديد من طلاب وطالبات المدارس الحكومية والخاصة لفتت إلى ان الحفاظ على عناصر المنظومة البيئية في الكويت مسؤولية مشتركة يسهم فيها الجميع بداية من متخذ القرار إلى المواطن، مرورا بالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والأكاديمية والتعليمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

عمر: الضغوط البيئية الشديدة والصيد الجائر والأنشطة العسكرية كانت وراء القضاء على الحياة الفطرية في "اللياح"

نحتاج إلى خارطة طريق لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الحياة الفطرية

وأوضحت أن منطقة اللياح بعد أن كانت تجول فيها قطعان الغزلان والذئاب والأرانب في بداية أربعينيات القرن الماضي تعرضت خلال العقود الأربعة الماضية لضغوط بيئية شديدة بسبب الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية من الرمال والصلبوخ وغياب التشريعات المنظمة للصيد والرعي الجائر والأنشطة العسكرية، مما تسبب في القضاء الكامل على الحياة الفطرية وفقدان التنوع الحيوي وتدني إمكانات التربة وتشوه سطح الأرض، لذا تضافرت الجهود للحفاظ على البقية الباقية للأجيال القادمة عبر مسيرة إعادة تأهيل محمية اللياح، التي تقارب مساحتها 179 كم2 بمبادرة من لجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء، وبمشاركة العديد من الجهات بالدولة.

وذكرت السيد عمر أنه لكي تزدهر وتتعافى بيئاتنا لابد من استثمار ما يتاح أمامنا من فرص في مقدمتها التعاون بين مؤسساتنا التشريعية والمختصين في مجال البيئة لوضع تشريعات لها دور فاعل في الحفاظ على الحياة الفطرية في الكويت، ويجب إعادة النظر في أنماط استخداماتنا من الطاقة واستهلاكنا من المياه والغذاء وتبني نهج جديد وفكر مستنير لممارساتنا وسلوكياتنا تجاه البيئة ومواردها، في إطار الاستفادة القصوى من مستحدثات البحث العلمي والتطوير التقني وتكنولوجيا المعلومات.

واستعرضت متطلبات المرحلة التي نعيشها لتطوير منظورنا البيئي وهي في تأصيل مبدأ الانتماء للبيئة لدى الأجيال الجديدة، وتنمية الإدراك الشعبي للقضايا البيئية وتعزيز مشاركة الجماهير، وتعميق فلسفة ونهج التنمية المستدامة والإنصاف بين الأجيال، والتوافق والتكيف دون التصادم مع الظواهر البيئية، وتعظيم دور البحث العلمي والتطوير التقني في برامج الرصد والتقييم والتأهيل البيئي، وتهيئة المناخ للعمل الجماعي وتبادل الخبرات والمعلومات محليا وإقليميا وعالميا، ودعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في العمل البيئي.

مشروع حيوي

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد إن المحميات الطبيعية في الكويت تغطي 15٪ من مساحتها، مضيفا أن هناك توجها من الجميع لزيادتها، وانتهز هذه الفرصة للتأكيد على أهمية مشروع محمية اللياح مساحتها نحو 179 كيلو مترا مربعا، والتي تعد مثالا واقعيا نجحنا في إعادة تأهيل البيئة بعد تدميرها بسبب الدراكيل واستخراج الصلبوخ.

وبين أن هذا الإنجاز الكبير تحقق بفضل الجهد المبذول من قبل مختلف الجهات المشاركة وتتقدمها لجنة متابعة القرارات الأمنية بمجلس الوزراء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ولفت الأحمد إلى أن الهدف من إعادة تأهيل النظام البيئي الصحراوي لمركز الحياة الفطرية بمنطقة اللياح هو الارتقاء بالوعي البيئي المستدام بين المواطنين والمقيمين وتوعية الطلبة بأهمية البيئة الصحراوية وغرس المبادئ البيئية في أذهان الأجيال القادمة ومتخذي القرار.

وأكد أن زيادة الغطاء النباتي في البلاد واجبنا جميعا، ومن هذا المنطلق يتم في هذه المحمية زرع آلاف الشتل من العرفج والأرطة، وغيرها من النباتات المناسبة لبيئتنا والتي حولت المنطقة، من أكثر المناطق تضررا في العالم وفقا لتصنيف الأمم المتحدة، إلى منطقة مزدهرة، تم تأهيلها وأعيد إحياء الحياة الفطرية بها ويدفعنا هذا الإنجاز إلى بذل المزيد من الجهود للمحافظة على المكونات الطبيعية للنظام البيئي في بلدنا والحفاظ على الثروة الطبيعية وتنميتها خاصة أن هذا العمل يتوافق مع مقررات اتفاقيات «ريو» الثلاثة، الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، التي وقعت عليها الكويت.

الأحمد: المحميات الطبيعية في الكويت تغطي 15٪ من مساحتها

محمية اللياح مساحتها نحو 179 كيلو متراً مربعاً

نسعى للارتقاء بالوعي البيئي وغرس المبادئ البيئية في أذهان الأجيال القادمة

نظام متكامل

من جانبه، نوه ممثل شركة الساير م.إبراهيم الفوزان بالدور الذي تقدمه مجموعة الساير القابضة من خلال تطبيق نظام الأعمال المستدامة التي تعتمد في تطبيقها على نظام متكامل يغطي الأبعاد الأربعة الرئيسة لعملياتنا وهي الاهتمام البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، وسعادة الموظفين والعملاء، والأداء المالي لتعمل جميعها يدا بيد.

وأكد الدعم الكامل وتشجيع جميع المبادرات المحلية الإقليمية لتعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مبينا أن تلك المشاركة جاءت من منطلق المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالطلبة الذين يعدون رواد المستقبل، عن طريق زيادة وعيهم البيئي، مشيدا بتضافر جهود القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل منطقة اللياح.

المطاوعة أشار في ندوة نظمها تجمع المسار إلى أن نسبة الوفيات بسببها تفوق نظيرتها في أميركا

كلفة الحوادث المرورية في الكويت تصل إلى 3٪ من الناتج المحلي

المتحدثون في ندوة تجمع المسار حول الاختناق المروري

جانب من الحضور ويبدو المستشار في الديوان الأميري علي الراشد (محمد هنداوي)

فرج ناصر

أكد د.جمال المطاوعة أن الكويت تشهد أزمة حوادث وطرق إلى جانب السلامة المرورية وذلك بسبب عدم التوعية المرورية والوعي الثقافي حتى نستطيع التغلب على ظاهرة الزحمة والاختناقات المرورية التي تعاني منها شوارع وطرق الكويت بشكل عام.

وأضاف خلال الندوة التي أقامها تجمع المسار المستقل أن هناك ما يقارب 450 شخصا يموتون سنويا بسبب حوادث الطرق في الكويت، أغلبهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاما، مؤكدا أن كلفة الحوادث تعادل ما يقارب الـ 3٪ من الناتج المحلي بينما في أميركا يموت ما يقارب 30 ألف شخص سنويا، وبذلك فنحن أخطر من أميركا في نسبة الحوادث مقارنة بالسكان والطرق، وهذا بشكل عام نسبة كبيرة، وتطرق إلى السلامة المرورية والتي تبين كل الخطوط والبرامج والحد من الحوادث وذلك من خلال وجود قاعدة بيانات يتم من خلالها التعرف على مواقع الحوادث.

عدد الوفيات بسبب حوادث الطرق في الكويت يبلغ 450 شخصاً سنوياً أغلبهم من الشباب بين 15 و25 عاما

حضور نسائي

وعرج على أهمية استخدام حزام الأمان وذلك كإجراء احترازي يساهم من تقليل إصابة السائق من خطورة الحادث سواء على المستوى المحلي أو حتى العالمي، مشيرا إلى أن التقيد باستخدام حزام الأمان هو ثقافة بحد ذاته.

ودعا إلى عدم استخدام الهاتف النقال أثناء قيادة المركبة، مؤكدا ان الرسالة أو المكالمة يمكن تأجيلها لسلامة قائد المركبة وحتى لا تتسبب في حوادث قتل او التوقف في مكان مخصص للوقوف لإجراء مكالمة هاتفية ان استدعت الضرورة لذلك.

بدوره، قال خبير المرور اللواء متقاعد ناصر العنزي إنه تم وضع الاستراتيجية الوطنية للمرور والنقل (2011/ 2020) والتي تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء 1410 للتنفيذ، وللأسف لم يتم تنفيذ غير جزء بسيط منها، الأمر الذي أصاب الكثيرين باليأس، مؤكدا أن حل هذه الأزمة يكمن في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمرور والنقل، التي تتلخص في عدد من المحاور منها تطوير وسائل النقل وتقدير الحوادث وكلفتها الاجتماعية والاقتصادية وربط قطاع النقل بالتنمية والتطوير المؤسسي الذي تمخض عنه فقط الهيئة العامة للطرق والنقل البري وتطوير المرور وقطاعاته وتدريب الشرطة والتوعية والتعليم وبناء قاعدة معلومات.

وأضاف أنه في عام 2011 دخل الهاتف النقال كأحد أسباب الحوادث فارتفعت أعداد الوفيات إلى 493 حالة في نفس العام بينما كان في العام الذي سبقه 460 حالة سنويا، وكان هناك طموح لتقليلها لكن النسبة تتفاوت وفي زيادة، مشيرا إلى أن عدد حوادث المرور والوفيات الناجمة عنها اكثر مقارنة بالمخدرات على المستوى المحلي العالمي، فعلى مستوى العالم مثلا يتوفى 200 ألف شخص سنويا بسبب المخدرات بينما يتوفى 1,300 مليون شخص بسبب حوادث المرور.

وأوضح العنزي أن الرؤية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي تتطلب مواجهة الأزمة المرورية والتقليل من حوادث المرور حتى تكون الكويت جاذبة للاستثمارات.

تم تدشينه بمقر الأمم المتحدة في جنيف بمشاركة 31 منظمة

الكويت تشارك في إطلاق "التحالف الدولي للسلام والتنمية"

ايمن عقيل مع الحضور في الاجتماع

القاهرة ـ ناهد إمام

تشارك الكويت ممثلة في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في تأسيس التحالف الدولي للسلام والتنمية، الذي تم تدشينه بمقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، بمشاركة 31 منظمة مجتمع مدني من أوروبا وأفريقيا وآسيا والمنطقة العربية.

وقد عقد التدشين على هامش اجتماعات الدورة الـ 37 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعقد الاجتماع التأسيسي 2018 بمشاركة الأعضاء المؤسسين من عدة دول، وتمت مناقشة كل الجوانب التنظيمية والقانونية والمؤسساتية للتحالف، ووضع خارطة الطريق المستقبلية لنشاط التحالف خلال المرحلة المقبلة، واختتمت الفعاليات بالتوقيع على وثيقة التأسيس الرسمية وإطلاقها بشكل رسمي من داخل مقر الأمم المتحدة بجنيف بأربع لغات، هي: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

وكانت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان قد بادرت بالدعوة لتأسيس التحالف في سبتمبر 2017 بالتزامن مع إحياء يوم السلام العالمي، وسارعت عدة منظمات رائدة في الدفاع عن قضايا السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان من دول مختلفة بتلبية الدعوة وإبداء رغبتها في المشاركة في تأسيس التحالف.

وصرح القائم بأعمال المنسق العام للتحالف ورئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أيمن عقيل بأن وثيقة التأسيس الرسمية حددت الرؤية التي سيتحرك في إطارها التحالف الدولي للسلام والتنمية والمتمثلة في «عالم بلا عنف أو كراهية أو تعصب أو تطرف، وشراكة دولية فاعلة من أجل السلام والتنمية المستدامة»، لافتا إلى أنها حددت مدة شهرين للانتهاء من إقرار لائحة النظام الأساسي التي تم تشكيل لجنة متخصصة لإعدادها بناء على مقترحات الأعضاء، ليتم على أساسها فيها بعد عقد الجمعية العمومية الأولى وانتخاب الهيئات المديرة للتحالف، كما تضمنت وثيقة التأسيس التي وقع عليها كل الأعضاء تفويض لمؤسسة «ماعت» للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) لتقوم بإدارة التحالف الدولي للسلام والتنمية إلى حين انتخاب الهيئات المديرة.

وأشار إلى أن الوثيقة حددت المنظمات الأعضاء ـ بما لها من وضع ريادي في بلدانها ـ التي ستقوم بالترويج لرؤية ورسالة التحالف والتعريف بأهدافه من خلال تنفيذ نشاط واحد سنويا على الأقل لكل منظمة، كما تم الاتفاق على أن يعقد التحالف منتدى دوليا سنويا تحت عنوان «اتحدوا من أجل السلام»، فضلا عن الاتفاق على تبني استراتيجية محددة للتواصل فيما يتعلق بقضايا واهتمامات التحالف.

ويسعى هذا التحالف إلى تعزيز السلام ودعم التنمية المستدامة عبر العالم ومناهضة الكراهية والعنف والتطرف، والعمل عن قرب مع الآليات الأممية والأطراف الفاعلة عبر العالم من أجل الوصول لرؤيته في إطار من العمل التشبيكي القائم على تنسيق الجهود والتكامل والتعاون.